



كلية التربية  
مجلة شباب الباحثين



جامعة سوهاج

## مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية

### في ضوء التصنيفات الدولية (دراسة ميدانية)

( بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية )

#### إعداد

أ.د/ عماد صموئيل وهبة	أ.د/ محمود السيد عباس
أستاذ أصول التربية - وكيل الكلية	أستاذ أصول التربية - عميد كلية
لشئون خدمة المجتمع وتنمية المجتمع	التربية السابق - جامعة سوهاج
جامعة سوهاج	

أ/ رضا بخيت مصطفى محمد  
باحثة دكتوراه - قسم أصول التربية

تاريخ الاستلام: ١ أغسطس ٢٠٢٠ - تاريخ القبول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٠

**DOI :10.21608/JYSE.2021. 149393**

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية بالجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية على اختلاف مراكزهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وبلغ عددها (٣١٠) عضو هيئة تدريس، استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت من أبرز ثمانية متطلبات في القدرة التنافسية للجامعات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أن متطلبات القدرة التنافسية للجامعات المصرية ضعيفة مقارنة بالجامعات العالمية، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور واقع توفر متطلبات القدرة التنافسية للجامعات، حيث جاءت جميعها للدلالة على ضعف توفر متطلبات القدرة التنافسية بالجامعات المصرية.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور أهمية متطلبات القدرة التنافسية للجامعات، حيث جاءت جميعها للدلالة على أهمية توفر متطلبات القدرة التنافسية بالجامعات المصرية.

وانتهت الدراسة بوضع مجموعة مقترحات لتطبيق آليات التنافسية بالجامعات المصرية لزيادة مراكزها التنافسية في التصنيفات الدولية.

## **Competitiveness of Egyptian Universities In light of international classifications**

### **Abstract:**

**The study aims at identifying the reality of competitiveness in Egyptian universities in the light of the international rankings of universities. The study population consisted of all faculty members in different Egyptian universities. The study was based on descriptive survey methodology. Teaching, the questionnaire was used as a tool of study, and consisted of the eight most important requirements in the competitiveness of universities, and the study reached several results, including:**

**The competitiveness requirements of Egyptian universities are weak compared to international universities, which requires the need to do more to raise them.**

**The absence of statistically significant differences in the reality of the availability of the competitiveness requirements of universities.**

**The absence of statistically significant differences in the importance of the competitiveness requirements of universities.**

**The study ended with the development of a set of proposals to apply the mechanisms of competitiveness in Egyptian universities to increase their competitive positions in international rankings.**

## المقدمة:

يتميز العصر الحالي بعدة سمات، لعل أبرزها أن المنافسة صارت لغة هذا العصر، ومحل اهتمام غالبية مؤسسات المجتمع البشري في جميع دول العالم، على اعتبار أنها العامل الذي يدفع بل ويحرك خطوات العاملين ويحفزهم نحو بذل المزيد من الجهد وتحقيق الإبداع أو التفوق.

وأصبح الاهتمام بالقدرة التنافسية والسعي لاحتلال مركز متميز بين المنافسين من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الخدمية المعاصرة سواء أكانت تعليمية أو تجارية، وأعتبرت التنافسية أهم مقومات النجاح، خاصة في ظل العولمة وانهيار الحواجز الجغرافية. وفي عصر العولمة صار التعليم الجامعي عالمياً، فضلاً عن كونه محلياً أو إقليمياً، وشهد العالم حركة انتقال واسعة للطلبة والباحثين من بلد إلى آخر طلباً للعلم والمعرفة، لذا اهتمت الجامعات كثيراً بإبراز صور منافسة بإنجازاتها العلمية وبرامجها التعليمية عالمياً، بهدف جذب المزيد من الدعم المالي الحكومي والمجتمعي، وتعزيز ثقة الرأي العام في الداخل والخارج برصانتها (Van Dyke, 2005, 109).

كما أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت، واتساع تكنولوجيا الاتصال، قد أدى إلى إفراز تحديات كبيرة أمام الدول النامية، وزادت حدة المنافسة في ضوء عدم التكافؤ بينها وبين الدول المتقدمة، مما يجعلها تعيد النظر في إنتاجياتها وتخطيطها للموارد البشرية، حتى يمكنها تعزيز قدرتها التنافسية وتعزيز قدراتها التي تقود إلى الابتكار والتقدم (محمد عواد الزيادات، ومروان محمدالنسور، ٢٠٠٧، ٩٥).

وباتت الميزة التنافسية النسبية لأي دولة تقاس بنسبة المعرفة من الناتج القومي الخام، كمعيار للتقدم ونجاح البرامج التنموية، ومنه أصبحت منظومة التعليم خاصة مؤسسات التعليم الجامعي تخضع للمعايير المنتشرة في سوق العمل مثل الربحية والجودة، متخلية عن وظيفتها الأساسية المعهودة وهي التربية والتثقيف ونقل التراث وإعادة إنتاج الأنماط الاجتماعية السائدة (لمياء محمد السيد، ٢٠٠٢، ٩٥)، وبناءً عليه يجب على رؤساء الجامعات تهيئة الظروف التي تسمح لهم بمواجهة هذه التحديات.

ولذا أصبحت القدرة التنافسية مقياساً موضوعياً لقياس مدى تميز المؤسسات، ومدى قوة اقتصادها وقدرتها على تحقيق الرفاهية لشعوبها (صلاح محمد عمران، ٢٠٠٥، ٥٧)، وأصبح للتنافسية مجالس وهيئات وإدارات لها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، كما أن بعض الدول كالولايات المتحدة؛ تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية لها تهديداً لأمنها القومي، ولم تعد التنافسية مقتصرة على الشركات الاقتصادية، بل باتت حاجة ماسة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها، ومشاركتها في التقدم العالمي (محمد عدنان وديع، ٢٠٠٥، ٢٥).

وفي سياق ذلك فإن امتداد نطاق التجارة العالمية إلى مجال التعليم الجامعي، يشير إلى فتح الأسواق المحلية للأجانب، مما يمثل عبئاً على المؤسسات الجامعية الوطنية، مما فرض على التعليم الجامعي أن يسعى إلى الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها التعاون الدولي، وكون كل ذلك مجالاً للمنافسة يفرض على هذه المؤسسات العمل على رفع مستوى الكفاءة والجودة بها، وأن تسعى هي الأخرى لمد نشاط خدماتها إلى خارج حدودها.

وبالتالي أصبحت المنافسة الدولية بين مؤسسات التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تعمل على تحسين أداء تلك المؤسسات، فقد انتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى مؤسسات التعليم الجامعي، وهو تنافس جديد، المحور الرئيس فيه هو الإبداع والتطوير، مما يحتم على أية جامعة إعادة النظر في فلسفتها وسياساتها وكل ما يؤثر على قدرتها التنافسية (فوزية محمد علام، ٢٠٠٧، ٢٤).

كما ارتبطت التنافسية بين الجامعات ارتباطاً وثيقاً بظهور التصنيفات الدولية لمؤسسات التعليم العالي والجامعات في بدايات القرن الحادي والعشرين، فالجامعة المتميزة هي التي تصنف من بين أفضل مائة أو مائتين جامعة على مستوى العالم في هذه التصنيفات الدورية، وهي الجامعة التي لا تقف على مصدر واحد للتمويل، وتتمتع بحرية أكاديمية أعلى، لتكون قادرة على وضع الخطط الخاصة بها وممارسة الأنشطة التدريسية والبحثية في مناخ حماية حقوق الملكية الفكرية.

وعلى هذا فإن التنافسية تمثل تحدياً متزايد الخطورة يفرض على جميع المؤسسات المعاصرة -بما فيها الجامعات- مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية، وقدراتها الإنتاجية،

وأساليبها التسويقية، وإعادة هيكلة وحداتها، وترتيب أوضاعها (جامعة محمد أبو الوفا ، محمد حسن رسمي ، ٢٠١٢ ، ٢٥٩)، واستثمار ما لديها من موارد بهدف بناء وتنمية قدراتها التنافسية، فهي بحاجة إلى أن تكون أكثر تطوراً وتنافسياً في سوق التعليم المحلي والإقليمي والعالمي، ومطالبة بالكفاح من أجل تحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها على مستوى العالم في حلبة التنافس بين الجامعات.

مشكلة الدراسة:

مفهوم التنافسية ظهر ووجد وزادت حدته في قطاع الأعمال، ولكن بسبب مجموعة من العوامل انسحب هذا المفهوم إلى الجامعات، حيث قامت منظمة التجارة العالمية بنقل المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي إلى أفق جديد، بحيث جعلت هذه المؤسسات تخضع لمعايير متجانسة، يعتمد فيها التميز على مدى قدرة هذه المؤسسات على التعامل مع المستجدات الدولية والمنجزات العصرية وامتلاك أدوات التقييم والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية.

كما ازدادت الأمور حدة وتنافسية بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية، التي فرضت على كل جامعة العمل على صياغة استراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية في قطاع التعليم العالي (2, 2006, Simon Marginson)، إذ فرض ظهور التصنيفات العالمية للجامعات التفكير فيما يمكن عمله إزاء هذه التصنيفات، وكيفية الاستفادة من المقارنة الدولية بين الجامعات للنهوض بالجامعة.

وقد أكدت التقارير الدولية على انخفاض القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي المصري، وهذا يتفق مع ما رصدته تقارير التصنيف الدولي للجامعات التي صدرت حديثاً، التي أشارت إلى غياب معظم الجامعات المصرية عن قوائم التصنيف العالمية للجامعات، ويتفق ذلك أيضاً مع ما أكدته دراسة كل من (عبد الباسط محمد دياب، ٢٠١٠) و(عبد الفتاح عبد الرحمن عبدالمجيد، مروة سمير حجازي، ٢٠١٠) من ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية وفشلها في الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

وبالتالي تواجه الجامعات المصرية عدداً من التحديات التي تحد من قدرتها التنافسية في تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة للمجتمع، وتحقيق تفوق وتميز على الجامعات المنافسة،

لذا تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على متطلبات تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، ومن ثم السعي لوضع مقترحات وآليات لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما أهم مداخل القدرة التنافسية في التعليم الجامعي؟
٢. ما مفهوم التصنيف الدولي للجامعات وأهم التصنيفات الدولية ومعاييرها؟
٣. ما مقترحات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ أهداف الدراسة:
١. تحديد مفهوم وطبيعة القدرة التنافسية للجامعات وأهم مجالاتها والأسس والخصائص المميزة لها.
٢. تحديد أبرز معايير ومؤشرات تصنيف الجامعات على المستوى العالمي.
٣. تحديد سبل تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية، بما يحقق لها القدرة التنافسية الايجابية.
- أهمية الدراسة:

١. تأتي هذه الدراسة متوافقة مع توجه الجامعات المصرية نحو المنافسة إقليمياً وعالمياً، حيث تسعى إدارة دعم التميز من خلال المشروعات التنافسية لدعم تميز مؤسسات التعليم العالي؛ إلى تعزيز التميز في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي والخدمة المجتمعية لتعزيز الريادة التنافسية لها على المستوى الإقليمي والدولي.
٢. تأتي هذه الدراسة استجابة للرؤية المستقبلية للتعليم في مصر؛ حيث تحددت رؤية الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي والتي أقرت في المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في فبراير ٢٠٠٠ في "دور قيادي للتعليم العالي في مجتمع المعرفة، التميز والقدرة على المنافسة، قاعدة للابتكار والإبداع، قاطرة للتنمية".
٣. ويعد هذا البحث خطوة نحو إلقاء الضوء على قضية تصنيف وترتيب الجامعات عالمياً، والاستفادة من معايير ومؤشرات مؤسسات التصنيف، إذ أن موقع الجامعة في قوائم التصنيف يدل على مدى تطورها وكفاءتها، ونظراً لما تسجله الجامعات المصرية من غياب أو تراجع عن الساحة العالمية من خلال هذه التصنيفات وحسب الكشف عن أهم

الاختلالات التي أدت إلى هذا الغياب أو التراجع بهدف معالجتها وضمان ترتيب متقدم في قوائم تصنيف الجامعات العالمية في ضوء المقترحات التي سوف يتوصل إليها البحث الحالي.

١. تحسين القدرة التنافسية للجامعات في تحقيق قيمة مضافة للقدرة التنافسية للدولة.
  ٢. تفيد نتائج البحث في توجيه جهود الجهات ذات العلاقة بتطوير التعليم مثل: (اليونسكو، واتحاد الجامعات العربية، والمجلس الوطني للتنافسية، والمجلس الأعلى للجامعات، ومركز نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وإدارة التميز للمشروعات التنافسية).
  ٣. من الدراسات التي تحاول التأصيل للإفادة من تصنيفات الجامعات العالمية، بما يتلاءم مع واقع التعليم الجامعي المصري، ويساهم في تحديد بعض سبل تطوير وتحديث التعليم الجامعي، وجوانب القوة في كل جامعة، ويسهم في رفع مستوى جودة التعليم الجامعي المصري ككل.
- منهج الدراسة:

استخدم البحث المنهج الوصفي لمعالجة مشكلة الدراسة الحالية، حيث يصف القدرة التنافسية داخل التعليم الجامعي، من حيث المفهوم والتطور والأهمية، مروراً بتوضيح مفهوم التصنيف الدولي وأهم التصنيفات العالمية، وصولاً إلى أهم مقترحات تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

مصطلحات الدراسة:

هذا الجزء يعرض أهم المصطلحات الواردة في العنوان، وسوف يأتي التحليل التفصيلي للمفاهيم في الإطار النظري، والمصطلحات الرئيسية هي: القدرة التنافسية للجامعات- التصنيف الدولي للجامعات.

#### (١) القدرة التنافسية للجامعات Competitive ability in Higher Education :

تعرف القدرة التنافسية بين الجامعات على أنها هي: "قدرة الجامعة على التسابق مع الجامعات المنافسة والتميز عليها في واحدة أو أكثر من المجالات مثل البرامج الدراسية أو خصائص أعضاء الهيئة التدريسية أو المكتبات أو القاعات أو التجهيزات الدراسية والبحثية أو التدريب العملي أو نمط الإدارة، مما يحقق للجامعة القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية" (أحمد سيد مصطفى، ٢٠٠٣، ٢٩)، كما تعرف بأنها: "قدرة الجامعة على



زيادة حصتها السوقية في الأسواق المحلية والدولية من خلال؛ جذب أكبر عدد من الطلاب في كافة المراحل الجامعية" (Jiang Yihong, 2010, 309).

كما تعرف القدرة التنافسية للجامعات بأنها: "قدرة الجامعات على تحقيق الجودة التعليمية والحفاظ عليها، وزيادة كفاءتها الداخلية، وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخرجاتها؛ بما يحقق أهدافها المحلية والعالمية والخدمات التي تقدمها، الأمر الذي يساعد في حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية" (فوزية محمد علام، ٢٠٠٧، ٢٢).

وتتبنى الدراسة الحالية المفهوم السابق لاتفاقه مع أهداف الدراسة من خلال الربط بين مداخل تحقيق التنافسية وعلاقتها بالحصول على مراكز عالمية متميزة في جميع المجالات.

(٢) التصنيف الدولي للجامعات International Ranking of Universities :

يعرف التصنيف في إطار التعليم الجامعي بأنه "طريقة لجمع المعلومات لتقييم الجامعات والبرامج الأكاديمية، والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجامعات مستهدفة محددة، مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي دائم" (Federkeil Gero, 2002, 388).

ويمكن تعريفه على أنه: "أسلوب منظم تقوم به إحدى الجهات المعنية بشئون التعليم العالي، ويقوم هذا الأسلوب أو المنهج على أساس جمع المعلومات المرتبطة بالجامعات والمراكز البحثية، سواء كانت هذه المعلومات عن البرامج أو المقررات والمناهج الدراسية أو أنشطة بحثية أو أنشطة علمية أو غيرها من المؤشرات التي تعكس أداء الجامعات والمراكز البحثية، بحيث يتم وضع هذه المعلومات في مجموعة من المحددات أو المعايير تعكس في مجملها الوضع التنافسي أو الوضع التقويمي لهذه الجامعات والمراكز البحثية" (نادر أبو خلف، ٢٠٠٤، ١١١).

كما تعريف التصنيفات العالمية للجامعات بأنها: "منهجيات تحددتها جهات وهيئات مستقلة، تهدف إلى ترتيب جامعات العالم وتصنيفها بالاعتماد على القياس الكمي لمجموعة

محددة من المعايير والمؤشرات، وتصدر في صورة تقارير دورية سنوية غالباً (أسماء الهادي عبدالحى، ٢٠١٤، ٩٤).

كما يمكن تعريف تصنيف الجامعات بأنه: "مدى مطابقة الجامعة للمعايير التي تم وضعها كأساس للتقييم، للتعرف على مستوى الجامعة والبرامج التي تقدمها والأنشطة العلمية المتاحة فيها، والحفاظ على الوضع التنافسي للجامعة بين الجامعات الأخرى" (عبد الباسط محمد دياب، ٢٠١٠، ١٣٦).

وتتبنى الدراسة الحالية المفهوم السابق لاتفاقه مع أهداف الدراسة التي من خلال الربط بين الوضع التنافسي للجامعة وعلاقته بالحصول على مراكز عالمية متميزة في جميع المجالات.

(٣) مداخل تحقيق القدرة التنافسية Entries to achieve competitiveness : هي مجموعة من الأسس الاستراتيجية التطبيقية في إدارة الخدمات والأنشطة الجامعية تهدف إلى تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية، تحت إطار من التعاون الدولي والمنافسة الإيجابية للوصول إلى أعلى مستويات التصنيف الدولي على مستوى العالم. الإطار النظري للدراسة: المحور الأول: المنطلقات التي تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات ومداخلها: أولاً: مفهوم القدرة التنافسية:

يشير مصطلح القدرة التنافسية *Competitive ability* إلى مجموعة العوامل التي تساعد المؤسسة على التنافسية، وهذه العوامل هي مجموعة الموارد والمهارات؛ التي يمكن التحكم بها ومزجها وتنسيقها واستثمارها بما يحقق قيمة أفضل للعميل، وتحقق تميزاً وتوقفاً على بقية المنافسين وتسمح باستمرار تحقق النجاح في ظل المنافسة المحلية والعالمية (عصام لطفي سيد، ٢٠٠٩، ١٠٧).

كما أن مفهوم القدرة التنافسية للمؤسسة يشتمل على " مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة من المهارات البشرية والتكنولوجيا والموارد المادية، والتي تعمل الإدارة على استغلالها والتنسيق بينها؛ لتحقيق منفعة أعلى للمستفيد وتميز واختلاف عن المنافسين، وتتشكل القدرات التنافسية للمؤسسة في: القدرات البشرية، القدرات المعلوماتية، القدرات التنظيمية، القدرات الإنتاجية والقدرات التسويقية" (ندى جودة حسين، ٢٠١١، ١٢٣).

وبما أن التنافس في مجتمعات اقتصاد المعرفة هو في جوهره تنافس تعليمي؛ حيث أن الجامعات تمثل أهم المؤسسات الاقتصادية؛ كما أن الدول تتقدم عن طريق التعليم وتفعيل مخرجاته في إحداث التنمية المجتمعية الشاملة، بحيث أصبح إلزاماً على أي مجتمع يسعى إلى المنافسة والتميز مراجعة نظمه التعليمية وإصلاحها (إيمان محمد عبدالحميد، ٢٠٠٦، ٤٠) خاصة مؤسسات التعليم العالي.

والقدرة التنافسية للجامعات كما عرفها ماهر أحمد حسن (٢٠١٤) في دراسته بأنها: "قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة وتحقيق منافع وفوائد للمستفيدين أكثر مما تتيحه لهم الجامعات المنافسة، مما يمكنها من الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية".

خلاصة ما سبق؛ أن مفهوم القدرة التنافسية بالنسبة للجامعات يرتبط بتوافر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمهارات التقنية؛ يمكن للجامعات استخدامها واستثمارها في تكوين وتأهيل وتخريج كوادر علمية، ومن ثم تلبي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، وتحقيق منافع أكثر من الجامعات المنافسة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

ولذا فالقدرة التنافسية للجامعات هي: جملة العوامل والقدرات الداخلية للجامعة والتي تمكنها من التنافس بشكل أفضل، وتحقيق لها مكانة وموقع تنافسي ملائم؛ من خلال اللجوء إلى التحالف والتعاون والمشاركة التعليمية مع بلدان أخرى؛ مما يوفر لها موارد وإمكانات قد لا يمكنها الحصول عليها محلياً، ومهما اختلفت أساليب وطرق امتلاك القدرات التنافسية وتنميتها إلا أنه يبقى المصدر الأساسي لها هي الموارد سواء كانت (بشرية - تقنية - أكاديمية - مادية ...) والقدرة على الاستغلال الأمثل لها. ثانياً: خصائص القدرة التنافسية للجامعات:

تدفع فكرة التنافسية للجامعات إلى تطوير وتدريب العاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتطوير نظم التعليم وبرامجه وأساليبه لتلبية احتياجات المستفيدين وأصحاب المصالح من الجامعة، وتشجع التنافسية للجامعات على توجيه البحوث من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتسهم التنافسية في إلزام الجامعات بتطوير وبناء نظم للمعلومات عن الجامعة

كمنظومة، ومعلومات عن الجامعات المنافسة لها؛ إذ أن امتلاك المعلومة يعد قوة فاعلة في التنافس (مروان جمعة درويش، ٢٠٠٦، ٦٤١).

وبالتالي تستند القدرة التنافسية كما ذكر وضيفة أبو سعده وآخرون (٢٠١٤، ٨٤) إلى مجموعة من الخصائص الهامة منها:

(١) أنها ذات نظرة مستقبلية: فالمنافسة الحقيقية تكون على السوق في المستقبل وليس على السوق الحالية، وهدف التنافسية هو تعظيم حصة المنظمة في تلك السوق المنتظرة.

(٢) أنها متغيرة: فالمستقبل ليس امتداداً للماضي بمعنى أن الخبرات والقدرات السابقة للمنظمة ليس من الضروري أن تتكرر في المستقبل، أي أن القدرة التنافسية للمنظمة تتغير باستمرار وبالتالي فهي تتطلب محاولات مستمرة للحفاظ على المكانة التنافسية.

(٣) أنها تعتمد على المواجهة الشاملة بين المنظمات: بمعنى أن المنافسة لا تنحصر في مواجهة سلعة بأخرى أو منتج بآخر ولكنها تمتد لتشمل كل إمكانيات وقدرات المنظمة المنتجة للسلعة لتواجه بها كل إمكانيات وقدرات المنظمة المنتجة للسلعة المنافسة.

(٤) التنسيق والترابط: تعتمد القدرة التنافسية على التنسيق والترابط بين أجزاء المنظمة لتكوين كتلة متكاملة من الموارد والإمكانيات والقدرات التي يتم توزيعها جميعاً لتحقيق قدره تنافسية اعلي في مواجهة الموارد و الإمكانيات و القدرات التي يحشدها المنافسين لها.

(٥) المثابرة: حيث تفرض التنافسية مبدأ النفس الطويل والمثابرة من أجل إحداث تأثير عميق لتعظيم قدرة المنظمة في الفرص المستقبلية، فرص لا تحتاج فقط لعامل السرعة والقدرة على الضغط في الوقت لضمان الوصول إلى العميل قبل المنافسين، ولكنها تحتاج أيضاً إلى استثمار الوقت الطويل لتكوين القدرات الجديدة.

(٦) التراكمية: حيث تمر القدرة التنافسية للمنظمة بمراحل متعددة، وتمثل عملية إضافة وتراكم في القيمة التنافسية للمنظمة وتستغرق وقتاً وتتطلب تخصيصاً ومتابعة.

ثالثاً: أسس بناء القدرة التنافسية للجامعات:

في ضوء مفهوم التنافسية اتضح أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل للقدرة التنافسية وخاصة إذا ما غمم على كل المؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية، ويمكن القول إنه مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل القدرة على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج بحيث يكون الإنتاج على درجة عالية من الجودة وبأقل التكاليف الممكنة والتي عن طريقها يمكن رفع مستوى دخل المعيشة وزيادة الإنتاجية، كما يشمل هذا المفهوم قدرة المؤسسة على التصدير واحتلال موقع كبير ودائم في السوق المحلي والعالمي.

ويتطلب تطبيق القدرة التنافسية بين المؤسسات مجموعة من المعايير والمحددات سواء كان ذلك في مؤسسة تربوية أو في مؤسسة أخرى تجارية أو صناعية، وهذه المتطلبات يمكن توضيحها في النقاط الآتية (مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق ، ٩١):

١- توفر ثقافة وقيم داعمة للمؤسسة ويقصد به توافر مجموعة من القيم والمعتقدات التي تغرسها الإدارة العليا في مختلف مستويات العاملين ومشاركون فيها وذلك من خلال شعارات ورموز وكذا سلوكيات القدوة من القادة.

٢- اهتمام فائق بالموارد البشرية مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعزيز إنتاجيتها.

٣- القدرة على التعلم من التجارب ومن الغير، للتكيف مع المتغيرات المتلاحقة في بيئة المنظمة، ويمكن اعتبار المنافسين أن يكونوا مصدراً جيداً للتعلم وتطوير الأهداف والاستراتيجيات، والسياسات والسلوك الإداري عموماً.

٤- القدرة على التغير ومواكبة التغيرات المتلاحقة أو استباقها في البيئة المحيطة سياسياً وتشريعياً وثقافياً واقتصادياً وفنياً، فبيئة الأعمال المعاصرة أصبحت ديناميكية سريعة التغير.

٥- التوجه التسويقي لكافة أنشطة المؤسسة تحت مظلة برنامج الجودة الشاملة، ويتضمن ذلك برنامجاً للتحسين المستمر لكافة مجالات ووحدات الأداء بالمؤسسة، مع مستوى عالي لدراسات السوق وللمتربح التسويقي ولخدمة العميل.

٦- كفاءة وفعالية العمليات الرئيسية في المؤسسة، وهو ما يساعد على تحسين الجودة وخفض التكلفة والالتزام بالجدولة والتنافس بالوقت.

٧- القدرات التكنولوجية المتاحة والمتطورة بما يتناسب وخصائص العمالة والعمليات والمنافسة ومتطلبات السوق، ويتضمن ذلك حزمة متكاملة من استخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في ترشيد وتحسين الجودة والتميز في المنافسة بالوقت.

رابعاً : مجالات القدرة التنافسية بين الجامعات

منذ اشتدت المنافسة بين الجامعات المختلفة على المستوى المحلي والعالمي، فإن الأبحاث لا تتوقف عن دراسة المجالات والعناصر التي يمكن للجامعة أن تعمل على تحليلها والاهتمام بها وتعزيز أدائها وتفوقها؛ والتي يمكن من خلالها أن تخلق مكانة أكاديمية وتنافسية متقدمة، وهذه المجالات تتمثل في الوظائف الرئيسية للجامعة وأهم مكوناتها وهي كما ذكرها عثمان عبد الله الصالح (٢٠١٢، ٣٠٠) :

(١) التدريس :

يمكن للتدريس أن يساهم في تحقيق القدرة التنافسية للجامعات من خلال توجيه الاهتمام نحو مجموعة من المتطلبات مثل: سياسة القبول في الجامعات، أنظمة تقويم الطلبة، سياسة استقطاب أعضاء هيئة التدريس وتقويم أداءهم وتطويرهم، تطبيقات التعليم الالكتروني، نوعية البرامج الأكاديمية المقدمة والاعتماد الأكاديمي لتلك البرامج، وأخيراً برامج الإرشاد الأكاديمي للطلبة.

(٢) البحث العلمي وإنتاج المعرفة :

يمكن أن يساعد هذا المجال في تعزيز القدرة التنافسية للجامعات من خلال تحقيق مجموعة من المتطلبات أهمها: توفير الموارد اللازمة للبحث العلمي، ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع المحلي وزيادة رصيد المعرفة الإنسانية، بناء مراكز البحوث المتخصصة، العمل على استقطاب الأوقاف والتبرعات وكراسي البحث، التركيز على النشر العلمي في المنافذ الدولية المعترف بها، عقد التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص، إنشاء حاضنات الأعمال ومناطق التقنية، وأخيراً تطبيقات إدارة المعرفة وريادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع.

## (٣) الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية مصدر قوة أية مؤسسة وبالأخص مؤسسات التعليم الجامعي، باعتبارها مؤسسات معرفية؛ ولذا فيمكن للموارد أن تعزز تنافسية مؤسسات التعليم الجامعي من خلال توفير المعارف والمهارات التالية: (التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات - التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها - القدرة على التعاون والعمل الجماعي - الإبداع والابتكار - التنوع في الثقافات والاتجاهات - مهارات القيادة - مهارات الاتصالات الشفهية والمكتوبة - الالتزام بأخلاقيات العمل واحترافية الأداء - الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات العامة).

## (٤) البنية التقنية ونظم المعلومات:

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التعليم التقني ومهارات الاتصال والحصول على المعلومات في تحقيق التعليم الدولي، وضرورة توفير مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة ومطلوبة عالمياً؛ وذلك لأن السوق العلمية تتطلب نوعية معينة من السلع والخدمات ذات مواصفات لم تكن معروفة من قبل أهمها؛ وجود رأس مال بشري قادر على استيعاب التدفق السريع للمعلومات في عصر الانفجار المعرفي.

## (٥) التنافس على الموارد:

لابد للجامعات أن تثبت أنها لم تعد مؤسسات استهلاكية ولكنها مؤسسات استثمارية وأن العائد والمنفعة منها أعلى مما ينفق عليها، فيكون قياس الكلفة المنفعة مؤشراً إيجابياً لصالح الجامعات، فتحظى بذلك على تشجيع المجتمع، وتحظى بالمزيد من النفقات بما يساعدها على تحسين العمليات والمخرجات، فتتحسن مكانتها، وهكذا تظل في البقاء والاستمرار في التحسين المستمر.

## (٦) التنافس على اجتذاب الطلاب

ترغب كل جامعة في اجتذاب طلاب يضيفون المزيد من السمعة والعراقة على الجامعة، طلاب متفوقون لديهم المقدرة على إتمام الدراسة الجامعية بتفوق. وتتلهدف كل جامعة أو كلية على أن يختارها أمثال هؤلاء الطلاب المتفوقون، فتقوم بعض الجامعات بإتباع طرق معينة لجذب هؤلاء الطلاب مثل التوسع في المنح الدراسية، وإن كانت مثل هذه المنح تكلفة إضافية

لها تأثيراتها على موارد الجامعة، وكذلك التنافس على اجتذاب - فضلاً عن الاحتفاظ - الهيئة التدريسية والإدارية المتميزة، حيث تتنافس في ضم أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والإداريين بما يدعم قدرتها التنافسية.

### (٧) التنافس من أجل التفوق

هناك في أنحاء العالم كله جامعات وكليات معينة يشير اسمها إلى التفوق والتميز، وأصبحت هذه الأسماء بمثابة نماذج تُحتذى وعلامات مميزة للنوعية الفائقة تهدي بها الكثير من مؤسسات التعليم العالي الأخرى، ويبقى القول بأنه في وسع كل جامعة أن تطور برامجها وأن تكون لديها الرغبة في أن تضاهي مؤسسات الأسماء المتميزة مثل هارفارد وكمبريدج، كما أن بعض الجامعات التي اكتسبت سمعة ممتازة لبرنامجها الجامعي في مجال معين، فعلى الجامعة أن تتفوق في برنامج أو أكثر من برامجها، بحيث يكون ذا نوعية فائقة التميز، وهذا التفوق بدوره يجتذب المنح والهدايا للمؤسسات التعليمية لمساعدتها في الحفاظ على ميزتها التنافسية ونجاحها في المدى البعيد.

خامساً: مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات:

إن التنافس يجب أن يبدأ من المؤسسة نفسها، بأن تحول الميزة النسبية بها إلى ميزة تنافسية، فالميزة التنافسية لا تورث ولكنها تكسب عن طريق الإبداع التنافسي، والإبداع مدخل محلي وليس دولي، والتركيز يكون من العالمي إلى المحلي، وهناك بعض المداخل التي تمكن المؤسسة من تطوير إستراتيجية قدرتها التنافسية (خليل سيد الحساني، ١٩٩٩، ١٣٦ - ١٤٠) وهذه المداخل أهمها:

### (١) التسويق الجامعي (المحلي - العالمي) كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية:

يتوقف نجاح المؤسسة في اختراق الأسواق في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية التلبية الدائمة لحاجات المستهلكين وإشباع رغباتهم، كما إنَّ اشتداد المنافسة بسبب انفتاح الأسواق جعل هدف كسب ولاء المستهلكين واستمرارية ارتباطهم بالسلعة ومنافعها هدفاً استراتيجياً تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيقه، الأمر الذي يستوجب دراسة وتحليل تلك الأذواق والاحتياجات، ومحاولة تصميم وإنتاج الخدمات القادرة على إشباعها بدرجة عالية، وإيجاد إستراتيجية تسويقية يغلفها محتوى يعمل على متابعة تنفيذها وإدامتها،



وفقاً للمتغيرات متوسطة وبعيدة المدى، وحسب ما يؤول إليه واقع ممارسات التسويق الجامعي.

## (٢) تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية:

لكي تستطيع الجامعات أن تنافس بكفاءة فإنها تحتاج إلى أن تتميز بخدماتها لضمان رضا المستفيدين الداخليين والخارجيين على حد سواء، ويمثل التغير التكنولوجي الحادث على المستوى العالمي محركاً للتنافسية، ولذا فلاشك أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والتقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال؛ أدى إلى ظهور أنظمة ومصادر تعلم غير تقليدية، ولم يعد استخدامها وتوظيفها في المواقف التعليمية ترفاً بل أصبح ضرورة ومطلباً حيوياً لما تقدمه هذه المصادر من نقلة نوعية في إعادة صياغة وتطوير المواقف التعليمية، وأمام هذا التقدم الإلكتروني المذهل أصبح لزاماً على التعليم الجامعي أن يسعى نحو التطوير والتحديث لكي يواجه تلك التغيرات والتحولات من خلال تحقيق الجودة والتميز والإبداع والتنافسية (محمد عشري، ٢٠٠٦، ٧٠).

## (٣) الإدارة الإستراتيجية كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية:

الحاجة إلى التخطيط تنبثق من أن التخطيط هو عملية الوصول إلى الوسائل والإجراءات لتحقيق الأهداف الموضوعية، ويسمى التخطيط لتحقيق هذه الأهداف تخطيط السياسة التعليمية، وهناك الأهداف الوسيطة والتي تناظر مرحلة الإستراتيجية، ويسمى التخطيط لتحقيق هذه الأهداف بالتخطيط الاستراتيجي (محمود، ٢٠١١، ٣٦)، ولكي تقوم الإدارة الإستراتيجية بدور فاعل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة عليها أن تقوم بتحليل القوى التنافسية من محاور متعددة، فهي تعلم أن المنتجات التنافسية تحاول الحصول على حصة سوقية، كما أن هناك بدائل متعددة قريبة الشبه، تمثل تهديداً دائماً مرتبطاً باحتمال دخول منافسون جدد ودخول قوى تفاوضية للعملاء (خليل سيد الحساني، مرجع سابق، ١٣٧).

## (٤) إدارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية:

إن الموارد البشرية تلعب الدور الرئيسي في صنع الأهداف الإستراتيجية ورصد وتحليل البيئة الخارجية والإشراف على العمليات الداخلية وقياس الكفاءة إضافة إلى أنها هي المعنية في المساعدة بزيادة الإنتاجية، وأن على الإدارة العليا تحقيق الاستخدام المنظم للموارد

البشرية لكسب الميزة التنافسية للمؤسسة ضد المنافسين في السوق، كما أن أهداف أية مؤسسة سواء كانت خدمية أو إنتاجية؛ تتحقق عن طريق الجهود المبذولة من قبل الموارد البشرية المتاحة (مصطفى محمود أبوبكر، ٢٠٠٤، ١٦).

##### (٥) إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق القدرة التنافسية:

يعتبر مدخل الجودة إستراتيجية فعالة في تدعيم القدرة التنافسية للجامعات، وخاصة أن إدارة الجودة سياسة جديدة تتبناها المؤسسات التعليمية بالعناصر الآتية (مصطفى عبد السمیع محمد، ٢٠٠٩، ١٠-١٢):

١. القيادة: تهتم قيادات التعليم بتوحيد الرؤى أو الأهداف والاستراتيجيات داخل منظومة التعليم، وتهيئة المناخ التعليمي لتحقيق هذه الأهداف.
٢. مشاركة العاملين: التأكيد على المشاركة الفعالة والمنصفة لجميع العاملين في العملية التعليمية من القاعدة إلى القمة كل حسب موقعه ودون تفرقة وبنفس الأهمية سيؤدي ذلك إلى اندماجهم الكامل في العمل وبالتالي يسمح باستخدام كل قدراتهم وطاقاتهم.
٣. التركيز على الوسيلة: وهو الفرق الوحيد بين إدارة الجودة الشاملة ومفاهيم ضمان الجودة التي تركز فقط على المنتج وحل المشاكل التي تظهر أولاً بأول.
٤. اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق: والتي لا تركز فقط على جمع البيانات بل تحليلها ووضع الاستنتاجات التي تخدم متخذي القرار.
٥. التحسين المستمر: ويجب أن يكون هدفاً دائماً للمؤسسات التعليمية بما يحقق لها قدرة تنافسية.
٦. التركيز على العمليات والنتائج معاً: حتى يمكن ربط العمل بالإنتاج وجودته.

المحور الثاني: التصنيف الدولي للجامعات:

أولاً: مفهوم التصنيف الدولي للجامعات:

إن التصنيفات الدولية تعتبر أكثر الأساليب أو المناهج قياساً للقدرة التنافسية للجامعات، إذ تسعى إلى ترتيب الجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم في إطار موضوعي يتسم بالحيادية، وحيث إن جامعاتنا تسعى لتحقيق الجودة؛ فلا بد من وضع اتفاق محدد حول تعريف تصنيف الجامعات، بسبب اختلاف نظرة المفكرين والباحثين، حيث توجد تعريفات متعددة للتصنيفات منها ما يلي:

يعرف التصنيف بصفة عامة بأنه " أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من المجالات التي تم تقييمها من خلال معايير مختلفة مما يوفر وضعاً أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها تنازلياً من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة" (Waldemar Siwin'ski, 2002, 399).

ويمكن تعريفه بأنه: "قائمة من المؤسسات الأكاديمية المرتبة بناء على مكانتها التي تتحدد على أساس مجموعة من العوامل المحددة (المعايير)، حيث ينظر إليها بموضوعية كمؤشر لجودة المؤسسات على أساس مجموعة من البيانات الإمبريقية أو الرأي المنبثق من الدراسات المسحية المختلفة للباحثين والأكاديميين، والخريجين، والطلاب الحاليين والمتوقع التحاقهم مستقبلاً، والعاملين من خريجي المؤسسة والمنشورات البحثية" (Muhammad, 2008, 2).

ويرى محمد عبدالرازق ويح (٢٠١٣، ٩٦) أن تصنيف الجامعات عبارة عن: "قوائم بأسماء الجامعات أو ما يعادلها من مؤسسات التعليم العالي مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصائيات عامة أو تغذية راجعة من أكاديميين عالميين، أو طلبة في تلك المؤسسات أو خريجين منها، أو من مؤسسات يعمل بها خريجوها".

ثانياً: أهداف التصنيف الدولي للجامعات:

إن الغرض الأساسي من تصنيف الجامعات هو قياس قدرتها التنافسية؛ حيث تسعى بعض الاجتهادات إلى وضع ترتيب للجامعات على مستوى العالم في إطار موضوعي يتسم بالحيادية، حيث يرتبط تصنيف الجامعات ارتباطاً وثيقاً بالنوعية، فالقناة المستهدفة أياً كانت

تريد التعرف على الجامعات المميزة والجامعات المتوسطة والجامعات الضعيفة، والتصنيفات الترتيبية تبرز الجامعات المميزة المتفوقة أولاً ومن ثم الأقل تميزاً وهكذا.

ولتصنيف الجامعات عالمياً أهداف يسعى إلى تحقيقها تتمثل في ( *Nian Cai Liu & Ying Cheng, 2012, 2* ):

- تزويد المجتمع بمركز المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالآخرين.
  - تحسين التنافس الإيجابي بين الجامعات.
  - إدراك البعد التمويلي وأهميته في موازنة الجامعات.
  - استقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بالجامعات.
  - مساعدة الحكومات وسلطات الاعتماد بأمر التقييم.
  - التعرف بطبيعة المؤسسة التعليمية والأخذ في الاعتبار رسالتها وأهدافها.
  - قياس المخرجات اعتماداً على المدخلات.
  - استخدام مقاييس الجودة وأخذ رأي النظراء وخبراء الجودة.
  - توضيح كل الطرق المستخدمة في عملية الترتيب؛ وكيفية عرض النتائج المستخلصة.
- ثالثاً: أهم التصنيفات العالمية للجامعات:

يهتم الخبراء والمتخصصون بعملية التصنيف الدوري للجامعات والمعاهد العلمية، حيث يتم استثمار نتائجها في إلقاء الضوء على العيوب والمشاكل ووضع الحلول والبرامج، بحيث تكون الجامعات دائماً متواكبة مع الجديد وقادرة على المنافسة، والوفاء بمتطلبات المجتمع من الكوادر والمتخصصين والباحثين، وتتفاوت تلك التصنيفات والتقييمات في معاييرها ومؤشراتها، ودرجاتها من الدقة والصرامة.

أ) التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم ( آرو )

*Academic Ranking of World Universities (ARWU)*

يعد هذا التصنيف أكثر التصنيفات انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية، وفي بدايته كان يمثل سعيًا من معهد التعليم العالي بجامعة شنغهاي جياو تونغ *The Institute of Higher Education, Shanghai, Jiao Tong University* إلى قياس الهوة بين الجامعات العالمية التي تعتني بالبحث العلمي وبين الجامعات الصينية، ويشتهر باسم

"بتصنيف شنغهاي *Shanghai Ranking*" وقد صدر أول تصنيف له عام ٢٠٠٣م  
(*Simon Marginson, op cit, 132*).

ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعا تتنافس الجامعات العالمية علي أن تحتل موقعا بارزا فيه، وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وهذه المعايير هي: جودة التعليم (١٠%) ، نوعية أعضاء هيئة التدريس (٤٠%)، مخرجات البحث العلمي (٤٠%)، حجم الجامعة (١٠%)، ويلاحظ على هذا التصنيف أنه يولي اهتماما كبيرا بالبحث العلمي كما يقيس الإنجازات التي تحقّقها الجامعة سواء في مستوى جودة التعليم أو نوعية أعضاء هيئة التدريس والخريجين، وعدد الأبحاث المنشورة في مجلات علمية مرموقة في مجالات الطبيعة والعلوم والرياضيات والعلوم الاجتماعية على حد سواء (*Nian Cai Liu & Ying Cheng, 2012,132*).

ويمكن تلخيص أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظام التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم في الأمور التالية:

١. تطبيق المعايير على جميع الجامعات بغض النظر عن الاختصاص أو الحجم أو النوعية، وهذا ما يجعل تطبيق هذه المعايير غير ملائم.
٢. النشر باللغة الإنجليزية فقط وإهمال النشر باللغات الأخرى.
٣. التركيز على الجامعات الكبيرة ذات التخصصات العديدة.
٤. يتعامل مع الجامعات كنسخة واحدة رغم اختلافها شكلاً ومضموناً فتصنيف شنغهاي بسبب معاييرها الموحدة يهمل الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية في الأنظمة المختلفة.

ب)التصنيف البريطاني أو تصنيف " التايمز البريطانية":

*Times Higher Education Supplement World University Rankings*  
(*THES*)

وهدف هذا التصنيف إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات، وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية، كما هدف التصنيف إلى التعريف بالجامعات المميزة والتي تحتل مواقع متقدمة على خريطة

التعليم العالي الدولي، معتمدة في ذلك على منهجية تصنيفية تعتمد على خمسة معايير أساسية تدرج منها ثلاثة عشر مؤشراً للتقييم كل منها يختص بوزن نسبي محدد، بحيث تُقِيم كل جامعة وفق هذه المؤشرات ومن ثم تصنف الجامعات وترتب وفقاً للوزن النسبي لها، ووفقاً للمجالات أو المناطق الجغرافية التي تقع فيها.

ويستند على المعايير التالية: السمعة الدولية (٧.٥%)، البحث العلمي (٣٠%) ، الاستشهادات: التأثير البحثي (٣٠%)، الدخل من الصناعة والابتكار (٢.٥%)، التدريس وبيئة التعلم (٣٠%)، ويلاحظ أن هذا التصنيف يراعي إلى حد ما وظائف الجامعة الرئيسية في منهجيته ولكن بنسب متفاوتة، فهو يولي اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي أيضاً، وكل ذلك يعتمد على قياسات كمية تعتمد على التقارير والإحصاءات الرسمية للجامعة والدراسات المسحية التي تقوم بها مؤسسة التايمز، بالإضافة إلى تقارير قاعدة بيانات وكالة *Thomson Reuters*.

وبالرغم من ذلك فإن تصنيف التايمز الذي وعد بالمزيد من الشفافية والدقة والإحكام بعد انفصاله عن مؤسسة كيو إس عام ٢٠٠٩، معرض للوقوع في مشكلات منهجية، فالنظام المتبع فيه يغري المشاركين بالتلاعب بالبيانات وذلك من خلال طرق مختلفة منها: التلاعب في ميزانية الجامعة ليظهر أن كلفة تعليم الفرد في الجامعة عالية أو أن الدخل الذي حصلته الجامعة مقابل جهودها البحثية، وهو ما يؤخذ في الاعتبار في تصنيف التايمز. (بشار حميض، ٢٠١١، ٥٤).

ت) التصنيف الأسترالي أو التصنيف الدولي للموقع الإلكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية

#### ***Formerly 4 International Colleges & Universities (4ICU)***

وهو تصنيف عالمي أسترالي مجاني للزائرين والمؤسسات، وهو يمثل دليل مراجعة للتعليم العالي والدولي للجامعات والكليات المعتمدة في العالم، ويسمى أيضاً بتصنيف (*UniRank*)، ويهتم بقياس مدي شهرة المواقع الإلكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية، ويُعلن ذلك التصنيف دورياً كل ستة أشهر منذ

إنشائه في مايو عام ٢٠٠٥م، ووفق منهجية محددة من أجل تقديم أفضل النتائج (خالد صلاح محمود، ٢٠١٤، ٢٣٦).

ويعتمد التصنيف على أربعة مقاييس موضوعية ومستقلة على شبكة الإنترنت مستخلصة من أربعة محركات بحث على شبكة الانترنت، وتتمثل في (أسماء الهادي عبدالحى، مرجع سابق، ٢٣٩):

- ١) تصنيف محركات البحث *Domain Authority (DA)* التابع لشركة *(MOZ Pro)*.
  - ٢) تصنيف أليكسا العالمي *(Alexa Global Rank)*، وهي شركة أمريكية توفر بيانات حركة المرور على شبكة الإنترنت التجارية والتحليلية، وهي تابعة لـ *Amazon.com*
  - ٣) التصنيف العالمي لسيميلارويب *Similar Web Global Rank* وهي شركة عالمية متعددة الأجهزة تمد العالم الرقمي بالمعلومات؛ لفهم وتتبع نمو السوق الرقمية.
  - ٤) مراجع ومسوحات وبيانات ماجستيك *Majestic Referring Domains* وهي أكبر قاعدة بيانات وخرائط إنترنت تجارية واقتصادية، يستخدمها خبراء التسويق عبر الانترنت لتطوير حركة المرور عبر الانترنت وتحليل المنافسين ورصد الأخبار وغير ذلك.
- يتميز التصنيف بسهولة وإتاحته على شبكة الإنترنت، وجودة تقسيمه بما يسهل الحصول على أي معلومة بطريقة مبسطة.
- رابعاً: العلاقة بين المعايير العالمية للتصنيف ومعايير الاعتماد وضمان جودة التعليم الصادرة عن الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة:
- عند النظر إلى المعايير العالمية للتصنيف ومعايير الاعتماد وضمان الجودة الصادرة عن الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة، يمكن ملاحظة وجود تشابه كبيراً فيما يختص بكل من:

١. معيار البحث العلمي والأنشطة العلمية الأخرى: توجد خطة موثقة ومعتمدة للبحث العلمي علي مستوى الكلية والأقسام العلمية، ومدي مساهمة المؤسسة في البحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات علمية إقليمية أو دولية، وتوافر آليات لنشر الأبحاث العلمية محلياً ودولياً.
٢. معيار أعضاء هيئة التدريس: كفاية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وتقييم والاهتمام بمستوي رضاهم الوظيفي.

٣. معيار الطلاب والخريجين: سياسات قبول وتحويل الطلاب، الدعم الطلابي والأنشطة الطلابية ورضاء الطلاب وخدمات الخريجين وتطور أعداد الطلاب الوافدين.

٤. معيار المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة: قياس وتقييم رضاء منظمات سوق العمل والمجتمع المدني عن أداء المؤسسة/ مستوى الخريج.

مما سبق يتبين أن هناك جهود متواضعة في مصر للارتقاء بجودة التعليم العالي، وقد ظهر ذلك في السعي لتطوير مؤسسات التعليم العالي، من خلال إنشاء لجان وهيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، تقوم على نشر ثقافة الجودة وعلى تأسيس برامج للجودة في الجامعات، ووضع خطط واستراتيجيات يساهم تنفيذها في تحسين جودة التعليم العالي، كما يساهم في جعل منظومة التعليم العالي مرنة، مع الحرص على إكساب الخريجين المهارات الأساسية، ومهارات اللغات الأجنبية. الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة "ما أبرز مقترحات تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة؟"، وذلك من خلال تقديم أهم مداخل تحسين القدرة التنافسية للتعليم الجامعي المصري، في ضوء واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية، والاستفادة من التصنيفات العالمية في هذا المجال، واعتمدت الدراسة الميدانية على تطبيق استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة في بعض الجامعات المصرية. ❖ بناء أدوات الدراسة:

اختارت الباحثة الاستبانة أداة بحثية لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، نظرا لكونها أنسب الأدوات التي قد تفيد في تحقيق أهداف البحث الحالي، إضافة على سهولة تحليل النتائج وتفسيرها، وقد استخدمت الباحثة استبانة واحدة طبقت على أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات الجامعات المصرية، هي: ( القاهرة - المنصورة - السويس - أسيوط)، بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية الغير مقننة مع أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات أثناء التطبيق الميداني والتحكيم.



وقد شملت على ثمانية متطلبات، تمثل متطلبات تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، على محورين هما: درجة توفر متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الجامعي، ودرجة أهمية توفر متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الجامعي، ويندرج تحت كل مطلب خمس عبارات، وبذلك يصل عدد العبارات إلى (٤٠) عبارة، وهي:

- تدويل خدمة المجتمع
- النشر الدولي ومعامل التأثير العربي
- الشراكة والتحالفات الاستراتيجية
- الحراك الدولي للطلاب
- الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس
- الجودة العالمية
- التسويق الدولي للخدمات الجامعية
- ❖ صدق أداة الدراسة:

#### ١) صدق المحتوى (صدق المحكمين):

تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من أساتذة كليات التربية، لمعرفة وجهة نظرهم في الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وبناء على آرائهم تم تعديل بعض العبارات وإضافة وحذف عشر عبارات قلت فيها نسبة موافقة المحكمين عن ٩٠%، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٤٠).

#### ٢) الصدق الداخلي للأداة:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠.٣٤-٠.٩٥)، وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، مما يدل على التماسك الداخلي لمحاور الاستبانة والعبارات المرتبطة بها. ❖ ثبات أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة في التحقق من ثبات الاستبانة على استخدام معامل ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha*، حيث تراوحت معاملات الثبات ما بين (٠.٨١٢ - ٠.٩١٠)، وللاستبانة ككل (٠.٨٢٠) وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً، وصالحة لأهداف الدراسة.

❖ عينة الدراسة:

بلغ إجمالي عينة الدراسة (٣١٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات متنوعة في أربع جامعات حكومية هي جامعات (القاهرة، المنصورة، أسيوط، السويس)، موزعة على مختلف المراكز الوظيفية كالتالي: عمداء (١٧)، وكلاء كليات (٤٨)، رؤساء أقسام (١٥٢)، مدراء وحدات ومراكز خاصة (٩٣)، كما تنوعت ما بين أعضاء الكليات العملية الذي بلغ عددهم (١٨٧) عضو، والكليات النظرية وعددهم (١٢٣) عضو.

وبالتالي فقد تباين أفراد العينة من جهات وتخصصات ودرجات علمية ومراكز مختلفة؛ مما يساهم في تقديم رؤية صادقة عن واقع متطلبات تحسين القدرة التنافسية بالجامعات المصرية وأهميتها.

❖ المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة:

تم إجراء المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة اختصاراً (SPSS)، من خلال حساب الأوزان النسبية وحدود الثقة حولها للاستبانة؛ لمعرفة مستوى تحقق كل عبارة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- (١) تم حساب استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة.
- (٢) تم تحديد المقياس الرباعي المتدرج كمقياس لعبارات الاستبانة واستخدمت النسب الوزنية التي يبينها الجدول التالي:

جدول (١) مقياس التقدير الرباعي لعبارات محاور أداة الدراسة

درجات المقياس الرباعي				المتغيرات
١	٢	٣	٤	
مطلقاً	نادراً	غالباً	دائماً	درجة التوفر
غير هامة	ضعيفة	متوسطة	هامة	درجة الأهمية

(٣) تم حساب الأوزان النسبية لعبارات الاستبانة.

(٤) استخدم الوزن النسبي في حساب النسب المئوية لإجمالي العينة الكلية لتحديد مدى توافر متطلبات تحسين القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، وذلك سواء على مستوى العبارات أو المحاور أو الاستبانة ككل.

(٥) تم تحديد مستوى الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة التالية:

مستوى الموافقة = (ن - ١) / ن (حيث: ن تعنى عدد الاستجابات: ن = ٤)  
مستوى الموافقة = (٤ - ١) / ٤ = ٠.٧٥

ويوضح الجدول التالي مستوى مدى الاستجابة لكل عبارة ومحور من محاور الاستبانة.

جدول (٢) مستوى مدى الاستجابة لكل عبارة ومحور من محاور الاستبانة

الاستجابة	القيمة لاختيار كل عبارة (الوزن)	المدى	
		من	إلى
العبارة الدالة على الموافقة (عالية - هامة)	٤	٤.٠٠	٣.٢٥
العبارة الدالة على الموافقة إلى حد ما (متوسطة)	٣	٣.٢٤	٢.٥٠
العبارة الدالة على عدم الموافقة إلى حد ما (ضعيفة)	٢	٢.٤٩	١.٧٥
العبارة الدالة على عدم الموافقة مطلقاً (غير متوفرة - غير هامة)	١	١.٧٤	أقل من ١.٧٤

وللاجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثة عدداً من الأساليب الإحصائية باستخدام النظم

الإحصائية (*SPSS*) لتحليل نتائج الدراسة وذلك كالتالي:

❖ تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

سيتم عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال الأوزان النسبية لإستجابات أفراد العينة وتحديد درجة توفر متطلبات تحسين القدرة التنافسية بالجامعات المصرية على الاستبانة، والأوزان النسبية لإستجابات أفراد العينة وتحديد درجة أهمية متطلبات تحسين القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، بالإضافة إلى تضمين الباحثة مقترحات أفراد العينة من خلال المقابلات غير المقتنة وإدراج وجهات نظرهم حول متطلبات تحسين القدرة التنافسية بالجامعات المصرية والعقبات التي تواجه توفيرها.

(١) نتائج عبارات البعد الأول: متطلبات تدويل خدمة المجتمع ( درجة التوفر - درجة

الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

## جدول (٣) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات تدويل خدمة المجتمع

درجة الأهمية					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة التوفر				
١	٢	٣	٤	٥		١	٢	٣	٤	٥
دالة	٤٥٨.٣٩	٣.٧٣	١	٥	تشارك الجامعة في الحملات التابعة للمنظمات الأهلية	٣	٢	٢.٦١	١٤٤.٩٤	دالة
دالة	٤٣٧.١٠	٣.٧١	٢	٣	تشارك الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات المجتمع العالمية مثل: الفقر والأمية	٤	٣	٢.٣٢	١٨٤.١٢	دالة
دالة	٣٧٩.٠١	٣.٦٥	٣	٤	تنظم الجامعة المؤتمرات الدولية لنشر ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة	٥	٤	٢.٣٠	٣٤.٨٠	دالة
دالة	٣٨٥.٧٧	٣.٦٤	٤	١	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية	٥	٥	٢.٢٦	١٢٥.٤٨	دالة
دالة	٣٤٨.٨١	٣.٦٢	٥	٢	تتواصل الجامعة مع قطاعات الأعمال والاستثمار لتلبية احتياجاتهم من الموارد البشرية المؤهلة	٥	٥	٢.١٤	١٨٢.٩٨	دالة
دال	٤٠١.٨١	٣.٦٧	الإجمالي					٢.٣٣	١٣٤.٤٦	دال

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات تدويل خدمة المجتمع تخدم القدرة التنافسية داخل الجامعات جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة)، ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، مؤكدة على ضعف المشاركة في خدمة المجتمع العالمي من جانب الجامعات المصرية، وكذلك ندرة التواصل مع المنظمات العالمية الإنسانية، والمؤسسات الاجتماعية على مستوى العالم لحل المشكلات العالمية مثل: الفقر والمجاعات والأمية... وغيرها، وبالرغم من وجود برامج وأنشطة واضحة لخدمة المجتمع المحلي إلا أن ذلك يتطلب التطوير والتواصل لتلبية احتياجات المجتمع العالمي ومواكبة تطوره، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية. وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات تدويل خدمة المجتمع داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق سوى عبارة واحدة منه درجة توفر (متوسطة)، وجاءت البقية بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن جهود الجامعات المصرية في مواكبة تغيرات العولمة وتداعياتها لا زالت ضعيفة، واقتصر جهود الجامعات المصرية في خدمة المجتمع على المجتمع المحلي في الغالب، وعدم وجود خطط استراتيجية واضحة تتبنى المشاركة في الحملات والأنشطة وحل مشكلات المجتمع الدولي، وكذلك وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل سواء المحلي أو العالمي، ولذا فإن كفاءة مخرجات سوق العمل لا تقاس عند مدى التحصيل المعرفي والثقافي فقط؛ بل لابد أن تمتد لمدى أبعد وهو تهيئة الفرد للحصول على فرصة عمل، أي قدرته على الانسجام والتكيف مع سوق العمل، حيث يقع على عاتق مؤسسات التعليم الجامعي بمختلف أنماطها الدور الرئيسي في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة؛ والتي تمثل بدورها من أهم عوامل الإنتاج التي تمكن القطاع العام من تقديم خدماته بفاعلية وكفاءة؛ بل وتطويرها بالفكر الإبداعي المتجدد، والانطلاق بقوة نحو التنمية المستدامة ومواجهة المستقبل في إطاره الجديد.

(٢) نتائج عبارات البعد الثاني: متطلبات النشر الدولي ومعامل التأثير العربي ( درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (٤) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات النشر الدولي ومعامل التأثير العربي

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
الدالة	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط		الدالة	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
دالة	٨٥.٧٩	٢.٦٥	١	٣	تحرص الجامعة على نشر الأبحاث العلمية المتميزة في مجلات علمية عالمية	دالة	٦٤٥.٨٢	٣.٨٥	١	١
دالة	١٦٦.٠٥	٢.٥٤	٢	١	تهتم الجامعة بحركة الترجمة من وإلى اللغة العربية لما له أثر في زيادة معامل التأثير العربي	دالة	٥٣٨.٠٣	٣.٨٠	٢	٣
دالة	١٤٧.٢٦	٢.٤٩	٣	٤	تشارك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية لزيادة مقتنيات المكتبة الجامعية الإلكترونية	دالة	٥٠٠.٨٦	٣.٧٨	٣	٤
دالة	١٢٢.٧٠	٢.٣٧	٤	٥	تساعد الجامعة الباحثين على تسجيل براءات اختراعاتهم في المراكز العالمية	دالة	٤٦٥.٧٢	٣.٧٢	٤	٥
دالة	٩٦.٧٤	٢.٣٦	٥	٢	تعمل الجامعة على تدويل الدوريات العلمية التي تصدرها وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية	دالة	٤١٤.٨٨	٣.٧٠	٥	٢
دال	١٢٣.٧١	٢.٤٨	الإجمالي			دال	٥١٣.٠٦	٣.٧٧		

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات النشر الدولي ومعامل التأثير العربي جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، مما يؤكد على ضعف الاهتمام بالنشر الدولي وقواعد البيانات العالمية، وكذلك ضعف الاهتمام بحركة الترجمة وبراءات الاختراع والمكتبات الإلكترونية، ومع ذلك تحرص معظم الجامعات العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة على تحقيق معامل تأثير عربي كبير على مستوى العالم، وبالرغم من وضوح ذلك بشكل أكبر في الكليات التطبيقية التي تعتمد بشكل كبير على اللغات الأجنبية؛ إلا أنه بدأ الاهتمام به في الكليات النظرية أيضاً لرفع معامل التأثير العربي إقليمياً وعالمياً.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات النشر الدولي ومعامل التأثير العربي داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق سوى عبارتين درجة توفر

(متوسطة)، وجاءت البقية بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود مبادرات واضحة نحو توجهات النظم الإلكترونية، وبدايةً لتأسيس العديد من المجالات العلمية الإلكترونية المجانية في الجامعات والمراكز البحثية المصرية، وقد تكسب مثل هذه المجالات والدوريات منافسة قوية، ويحقق لها انتشاراً كبيراً في عالم أوعية النشر العلمية العالمية، كما أن الاهتمام بتحقيق معامل تأثير عربي يساهم في حل الكثير من مشكلات تدويل البحث العلمي، ومن أهمها على النطاق العالمي؛ تجاوز إشكالية اللغة الانجليزية لدى بعض الباحثين في إعداد الأبحاث العلمية أو النشر في المجالات العالمية ذات معامل التأثير.

(٣) نتائج عبارات البعد الثالث: متطلبات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية (درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (٥) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
١	٢	٣	٤	٥		١	٢	٣	٤	٥
دالة	١٦٦.١٣	٢.٢٩	١	١	تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية التنافسية بها	٣	١	٣.٦٩	٤١٥.٤٥	دالة
دالة	١٣٠.٣٩	٢.٢٨	٢	٢	تعقد الجامعة اتفاقيات توأمة مع الجامعات العالمية الرائدة	٥	٢	٣.٦٨	٤٣٣.٢٠	دالة
دالة	١٦٠.٣٧	٢.٢١	٣	٣	تقدم الجامعة برامج دولية تعاونية في مجالات البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع	٤	٣	٣.٦٦	٤١١.٢١	دالة
دالة	٨٢.٤٩	٢.٢٠	٤	٤	تحرص الجامعة على تحقيق عضوية اتحاد متعدد الشراكات على النطاق الإقليمي أو الدولي	١	٤	٣.٦١	٣٥٣.٧٢	دالة
دالة	١٤٨.٠٩	٢.٠٦	٥	٥	تستفيد الجامعة من خبرات الجامعات العالمية وفقاً لقيمتها وتقاليدها	٢	٥	٣.٥٧	٣١٨.٨٨	دالة
دال	١٣٧.٤٩	٢.٢١	الإجمالي					٣.٦٤	٣٨٦.٤٩	دال

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة؛ ليتبين منها ضعف قدرة العديد من الجامعات المصرية على تحقيق المشاركات والاتحادات على المستوى الدولي، وقلة الاتفاقيات الدولية لبرامج التوأمة الجامعية وتبادل الخبرات التعليمية بين الجامعات، ولكن يبدو أن الشراكة بين الجامعات على مستوى العالم تتركز في المعارض والدولية وبعض برامج البحث العلمي وخدمة المجتمع.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق أي من عباراته درجة توفر (متوسطة) أو (عالية)، وجاءت جميعها بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يعود السبب في ذلك إلى ما يتطلبه نجاح التحالفات والشراكات الدولية من إجراء تغييرات تنظيمية عميقة تفتقرها الجامعات المصرية، كما تحتاج إلى استراتيجيات واضحة يتحدد فيها عنصرين أساسيين هما: طبيعة العلاقة بين المتحالفين هل هي تنافسية أم غير تنافسية، والهدف من التحالف هل هو قصير الأمد أم طويل الأمد، مع بقاء الهدف الأساسي وهو تحقيق قدر من التكامل بين الأعضاء، وقدر من المكاسب التسويقية، ولكن تختلف نتيجة هذا البعد مع ما تدعو إليه المنظمات العالمية، حيث جاء الهدف الخامس في الرؤية الاستراتيجية لليونسكو (٢٠١٤-٢٠٢١) يرنو إلى: "تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم بغية التصدي للتحديات الحرجة التي تفرضها التنمية المستدامة"

٤) نتائج عبارات البعد الرابع: متطلبات الحراك الدولي للجامعات (درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:



## جدول (٦) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات الحراك الدولي للجامعات

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
الدالة	م	ن	ك	ج		الدالة	م	ن	ك	ج
دالة	١١٤.٧٥	٢.٤٦	١	٣	تحرص الجامعة على إنشاء فروع لها في الخارج	٣	١	٣.٧٧	٤٩٦.٤٥	دالة
دالة	١٢٢.٨٠	٢.٣٠	٢	٤	تتيح الجامعة الفرص أمام الجامعات الأجنبية الرائدة لافتتاح فروع لها في الداخل	٢	٢	٣.٧٤	٤٥٧.٠٥	دالة
دالة	٦٥.٢٥	٢.٠٢	٣	١	تقدم الجامعة برامج أكاديمية متخصصة باللغتين العربية والانجليزية	٤	٣	٣.٧٣	٤٥٦.٠١	دالة
دالة	١٠٥.٤٦	١.٩٧	٤	٥	توظف الجامعة نظم التعليم الافتراضي بطريقة منهجية دولية	٥	٤	٣.٦٩	٤٠٨.٠٦	دالة
دالة	١٧١.٠١	١.٩١	٥	٢	تعقد الجامعة اتفاقيات التبادل الأكاديمي للبرامج والتدريبات مع هيئات علمية عالمية	١	٥	٣.٦٨	٤٢٤.٩٤	دالة
دال	١١٥.٨٥	٢.١٤	الإجمالي				٣.٧٢	٤٤٨.٥٠	دال	

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات الحراك الدولي للجامعات جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، ليؤكد على عدم حرص العديد من الجامعات المصرية على إنشاء فروع خاصة بها في دول أخرى، وقلة الاتفاقيات الدولية لتبادل البرامج الأكاديمية والتدريبات المختلفة مع هيئات ومراكز عالمية، وقد أكد بعض أفراد العينة على توفر التعليم الافتراضي كبديل سريع للفروع الجامعية في بعض الجامعات المصرية، مما يساهم في تبادل الخبرات والثقافات، وكذلك قيام بعض الكليات - خاصة العملية - بتدريس بعض المقررات والمناهج باللغة العربية واللغة الانجليزية معاً، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية القادرة على مواجهة الجامعات العالمية.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات الحراك الدولي للجامعات داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق أي من عباراته درجة توفر (عالية) أو (متوسطة)، وجاءت جميعها بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من

وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يكون سبب ذلك هو ضعف الجامعات المصرية في مواكبة تغيرات العولمة وتداعياتها، والتي من أبرزها ظهور الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس *GATS*)، التي فتحت السوق الأكاديمية الدولية على مصراعيها، وشاعت الأنماط المختلفة للتعليم العابر للحدود، ولذا يتطلب ذلك العمل على تطوير الجامعات الحكومية الحالية؛ بغية الوصول بها إلى جامعات عالمية المستوى قادرة على فتح فروع لها بالخارج، حيث يمكن القول بأن حراك الجامعات يساهم في تحقيق المساواة والتعاون الحقيقي بقيام التدويل داخلها على الاحترام المتبادل بين الجامعات المتعانة، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات من خلال وفاء الجامعات في الدول المتقدمة بمسئولياتها الاجتماعية لتقديم المساعدة في سد الفجوة الإنمائية في الدول النامية، وإيجاد حلول مشتركة لتعزيز التنمية وتشجيع الحراك التعليمي الدولي بصورة متوازنة؛ لتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف والثقافات.

٥) نتائج عبارات البعد الخامس: متطلبات الحراك الدولي للطلاب (درجة التوفر - درجة

الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (٧) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات الحراك الدولي للطلاب

درجة التوفر					درجة الأهمية				
الدالة	توفر	توفر	توفر	توفر	العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	توفر	توفر	توفر	الدالة
دالة	١٠٩.٤٣	٢.٥٢	١	١	تحرص الجامعة على ابتعاث طلابها لجامعات عالمية	٢	١	٣.٧٣	٤٥٨.٣٩
دالة	١٠١.٦٩	٢.٢٦	٢	٣	تطبق الجامعة إستراتيجية منظمة لاستقطاب أفضل الطلاب الدوليين للدراسة بها	٣	٢	٣.٦٨	٤١٩.٧٣
دالة	٨١.٧٢	٢.١٢	٣	٢	تُنشئ الجامعة إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الوافدين والمبتعثين	٥	٣	٣.٦٧	٤٠٥.٢٨
دالة	٢٢٢.٨٠	٢.٠٣	٤	٤	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع جامعات عالمية رائدة لتبادل الطلاب	١	٤	٣.٦٥	٣٧٢.٢٧
دالة	١٣٦.٠٩	٢.٠٢	٥	٥	تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية تساعد على جذب الطلاب إليها من الخارج	٤	٥	٣.٥٨	٣١٥.٠٦
دال	١٣٠.٣٥	٢.١٩	الإجمالي			٣.٦٦	٣٩٤.١٤		دال

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات الحراك الدولي للطلاب جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، يتبين منها قلة وجود استراتيجيات واضحة في الجامعات المصرية لاستقطاب الطلاب من الخارج؛ سواء فيما يخص الرسوم الدراسية أو برامج التبادل الطلابي أو الاتفاقيات الدولية، وكذلك قلة رعاية الطلاب المبتعثين ومتابعتهم لقلة وجود هيئات خاصة تهتم بعمل برامج متابعة وتحسين مستمر تتناسب مع قدراتهم، وارتفاع درجة أهمية هذا البعد يدل على أهميته كميزة تنافسية يمكن أن تستخدمها الجامعة لمنافسة الجامعات العالمية.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات الحراك الدولي للطلاب داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق سوى عبارة واحدة منه درجة توفر (متوسطة)، وجاءت البقية بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يكون ذلك بسبب تأثيرات الضغط الاجتماعي المتمثل في زيادة الطلب على التعليم الجامعي المصري، مما أدى إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية على استيعاب الطلاب المحليين فضلاً عن الدوليين، وعدم الأخذ في الاعتبار أهمية الطلاب المتميزين دولياً كإضافة علمية للجامعة يمكن أن تؤهلها لامتلاك ميزة تنافسية عالية، وكذلك انعكاس التصنيفات الدولية على الجامعات المصرية مما أدى إلى عزوف الطلاب الدوليين عن الدراسة بها؛ نظراً لمراكزها المتواضعة في تلك التصنيفات، بالإضافة إلى ضعف وجود استراتيجيات واضحة تنظم حركة الطلاب للداخل والخارج، وتختلف هذه النتيجة مع ما تدعو إليه السياسات التعليمية في مصر، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتفعيل التبادل الطلابي والاستفادة منه على الجانب التعاوني والتنافسي والاستثماري.

(٦) نتائج عبارات البعد السادس: متطلبات الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس (درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (٨) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
الدرجة	الوزن	الوزن	الوزن	الوزن		الدرجة	الوزن	الوزن	الوزن	الوزن
دالة	٤٦.١٠	٢.٣٥	١	٤	تعقد الجامعات اتفاقيات تعاونية دولية للتبادل العلمي	٢	١	٣.٧٤	٤٥٥.١٦	دالة
دالة	٨٥.٧٤	٢.٠٩	٢	١	تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس لدعم أنشطة التدويل داخلياً وخارجياً	٣	٢	٣.٧١	٤١٩.٠٣	دالة
دالة	٧٢.٥٣	٢.٠٥	٣	٣	تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة للاتصال تساعد في عودة الأكاديميين المتميزين إلى موطنهم	٤	٣	٣.٦٩	٤٢٥.٧٧	دالة
دالة	٧١.٣٩	٢.٠٣	٤	٥	تُدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات الدولية	١	٤	٣.٦٨	٣٩١.٢٩	دالة
دالة	٨١.٣٠	٢.٠٢	٥	٢	تستضيف الجامعة علماء دوليين وباحثين للتدريس والدراسة بالجامعة	٥	٥	٣.٦٧	٤١٤.٦٢	دالة
دال	٧١.٤١	٢.١١	الإجمالي				٣.٧٠	٤٢١.١٧	دال	

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، حيث تؤكد على ضعف وجود اتفاقيات للتبادل العلمي لأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المصرية والجامعات الدولية، في حين أن الجامعات تشجع على مشاركتهم في المعارض والمؤتمرات الدولية، كما تحرص بعض الجامعات على استضافة علماء وباحثين من الخارج - كما أكد بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية التطبيقية - لإلقاء بعض المحاضرات أو التدريبات في الجامعات المصرية، وبالرغم من ذلك لا توجد سياسات واتفاقيات واضحة لذلك، وقلة الاهتمام بتخصيص التمويل المناسب لها.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق أي من عباراته درجة توفر عالية أو متوسطة، وجاءت جميعها بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من

وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وذلك بسبب القصور في تقديم برامج تنمية مهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية تتصف بالطابع الدولي وتعمل على رفع كفاياتهم اللغوية، وتحسين مهارات الاتصال والتواصل والتدريس في بيئة تتسم بالتعددية والتنوع، والقصور في تضمين تبادل أعضاء هيئة التدريس في اتفاقيات التعاون الدولي التي قد تعقدها الجامعة مع غيرها، ولذلك حققت عباراته درجة عالية من الأهمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما تدعو إليه الاتجاهات العالمية للحراك والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، والتي تعتبر عضو هيئة التدريس هو حجر أساس نجاح الجامعة أو فشلها، فبتدويل برامج أعضاء هيئة التدريس يسهل حصول الجامعة على التميز والقدرة على المنافسة.

(٧) نتائج عبارات البعد السابع: متطلبات الجودة العالمية (درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (٩) الأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات الجودة العالمية

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب		الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
دالة	١٣٧.١٥	٢.٣٧	٣	٢	تتبنى الجامعة نظم إدارة الجودة الشاملة في كل أعمالها	١	١	٣.٧٤	٤٦٢.٨٨	دالة
دالة	١٣١.٦٠	٢.٢٤	٥	٥	تؤسس الجامعة نظم إدارية قوية لاعتماد الشهادات الأكاديمية على المستوى الدولي	٢	٢	٣.٧٣	٤٦٦.٩٥	دالة
دالة	١٢٤.٧١	٢.٠٧	٤	١	تسعى الجامعة لخلق ثقافة مميزة في الأداء بفاعلية عالية وفي أقصر وقت	٣	٣	٣.٧٢	٤٢٦.١٣	دالة
دالة	١٤٧.٦٣	١.٩٩	١	٣	تقوم الجامعة دورياً بتحليل البيئة الخارجية والداخلية المرتبطة بالتدويل	٥	٤	٣.٧١	٤١٩.٢٦	دالة
دالة	١٤٠.٩٥	١.٩٥	٢	٤	تعمل الجامعة على الارتقاء بمكانتها في التصنيفات الدولية من خلال الوفاء بمعايير الجودة التي تحتكم إليها	٤	٥	٣.٧٠	٤٠٩.٢٠	دالة
دال	١٣٦.٤١	٢.٠٦	الإجمالي			٣.٧٣			٤٣٦.٨٩	دال

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات الجودة العالمية جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، لتؤكد على ضعف توجه الجامعات

المصرية للمشاركة في برامج الاعتماد على المستوى العالمي؛ سواء باعتماد برامجها الأكاديمية أو المؤسسة الجامعية ككل، كما يقل حرص الجامعات المصرية على تبني معايير الجودة والاعتماد المدرجة ضمن معايير التصنيفات الدولية، ويؤكد معظم أفراد عينة الدراسة من خلال السؤال المفتوح في هذا الجانب على اكتفاء جامعاتهم بتبني نظم ومعايير الجودة التابعة للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المصرية، وذلك بصورة عامة فيما يخص البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالجامعة فقط؛ وليس فيما يحقق التدويل والتنافسية للجامعة.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات الجودة العالمية داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق أي من عباراته درجة توفر عالية أو متوسطة، وجاءت جميعها بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود قصور الجامعات المصرية في تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق نظم الجودة في المجتمع المحلي، مما ينعكس سلباً على الوصول للمستويات العالمية، وذلك لأن مجرد التفكير في تطبيق الجودة مباشرة يعتبر من الأمور القاتلة لهذا المدخل وآلياته، بالإضافة إلى عدم توفر الوحدات الإدارية المنوطة بمتابعة تطورات المعايير الدولية ومؤشراتها، حتى يمكنها تحسين فرص المشاركة الدولية لها في فعاليات الجودة والاعتماد التي تنظمها الهيئات العالمية، مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

(٨) نتائج عبارات البعد الثامن: متطلبات التسويق الدولي للخدمات الجامعية (درجة التوفر - درجة الأهمية): تلخصها الباحثة في الجدول التالي:

جدول (١٠) لأوزان المرجحة والدلالات ومربع كاي لمتطلبات التسويق الدولي للخدمات الجامعية

درجة التوفر					العبارات طبقاً لترتيب الاستبانة	درجة الأهمية				
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب		الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
دالة	١٠٨.٨٤	٢.٣٢	٣	١	تستفيد الجامعة من شبكات التواصل الاجتماعي في نشر معلوماتها وبرامجها الدولية	١	١	٣.٧٦	٤٨٦.٨٣	دالة
دالة	١٦٨.٦٣	٢.٢٥	٥	٢	تنوع مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل الدولية	٥	٢	٣.٧٢	٤٣٧.٩٥	دالة
دالة	١٠٥.٨٧	١.٩٣	٤	٤	تفتتح الجامعة مكاتب دولية لجذب الطلاب الدوليين	٤	٣	٣.٦٨	٤٠٥.٧٢	دالة
دالة	١٣١.٣٤	١.٩١	١	٥	تنشر الجامعة فعاليتها وأنشطتها في وسائل الإعلام العالمية المختلفة	٢	٤	٣.٦٦	٣٧٥.٨١	دالة
دالة	١٥٤.٨٨	١.٨٣	٢	٣	تنظم الجامعة ملتقيات سنوية لتسويق خريجيها للعمل والتواصل مع المؤسسات الدولية	٣	٥	٣.٦٣	٣٤٩.٤٣	دالة
دال	١٣٣.٩١	٢.٠٥	الإجمالي				٣.٦٩	٤١١.١٥	دال	

يتبين من خلال الجدول السابق أن متطلبات التسويق الدولي للخدمات الجامعية جاءت عباراته بدرجة توفر (ضعيفة) ودرجة أهمية (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، ليؤكد فيه أفراد العينة على ضعف الجامعات المصرية في مواكبة تطورات واحتياجات السوق العالمية، مع وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الدولية، وعدم حرص الجامعات على نشر وتسويق خدماتها من خلال التعاون مع الهيئات التعليمية العالمية، وتكتفي معظم الجامعات بنشر خدماتها وبرامجها من خلال الصفحات الإلكترونية للجامعة أو مواقع التواصل الاجتماعي، وقد أكد العديد من أفراد عينة الدراسة على حاجة الجامعات المصرية لرصد ميزانيات كبيرة لعمل ملتقيات دولية تستطيع من خلالها تسويق برامجها وخريجها سواء بالتعاون مع المؤسسات الدولية أو وسائل الإعلام العالمية المختلفة.

كما تؤكد على ندرة توجه الجامعات بصفة عامة نحو امتلاك الكفايات الدولية والميزات التنافسية التي تساعد على تعزيز مستوياتها في التصنيفات العالمية، مما يتطلب تكثيف الجهود الجامعية لتطوير رؤيتها الدولية وتنظيم البنية الهيكلية وتضمين البعد الدولي في أهدافها، وكذلك تشجيع تبادل الخبرات التعليمية العالمية، وتكثيف الزيارات العلمية المتبادلة للجامعات العلمية.

وكان المدى بين أعلى وزن نسبي وأقل وزن نسبي قليل جداً، مما يشير إلى التقارب النسبي بين استجابات أفراد العينة على أبعاد متطلبات التسويق الدولي للخدمات داخل الجامعات من حيث درجة توفرها وأهميتها، كما لم تحقق أي من عباراته درجة توفر عالية أو متوسطة، وجاءت جميعها بدرجة توفر (ضعيفة)، كما لم تحقق أي من العبارات من وجهة نظر أفراد العينة درجة أهمية (متوسطة) أو (ضعيفة) أو (غير هامة)، وجاءت جميعها بدرجة أهمية (عالية).

وقد يعود السبب في ذلك إلى غياب السياسة التسويقية في الجامعات المصرية الحكومية، والتي تعتمد على الحملات الإعلامية المنظمة، واستغلال وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك ضعف الحضور الدولي للجامعات المصرية في الملتقيات والفعاليات والمعارض الدولية؛ لتسويق برامجها العلمية والأكاديمية وكفاءات خريجها على المستوى الدولي، وإبراز المزايا والخدمات التي تقدمها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المتميزين دولياً، ولذلك ارتفعت نسبة الأهمية لهذا البعد لتتفق مع ما تدعو إليه الدراسات المختلفة، مثل دراسة (بدر مبروك العتيبي، ٢٠١٥)، ودراسة (جايل، ٢٠١٠)، التي تؤكد على الدور الفعال لتسويق الخدمات التعليمية في تحقيق التميز والريادة والتنافسية للجامعة. مقترحات تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية:

- منح المزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية.
- تشجيع الجامعات المصرية على تقديم برامجها الأكاديمية والبحثية وخدماتها المختلفة عبر الحدود من خلال شبكات الاتصال الحديثة.
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات بحثية متخصصة، بحيث تخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات، وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين.



- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات بحثية متخصصة، بحيث تخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات، وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين.
- استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المصريين بالخارج والاستفادة منها في رفع القدرة التنافسية للجامعات.
- الاهتمام بعضو هيئة التدريس الجامعي في شتى الجوانب (المادية - المعنوية - الاجتماعية) لأنه يمثل حجر الزاوية في البناء الجامعي، واليد البانية التي إذا صلحت صلح التعليم الجامعي بأكمله، والاهتمام بكل ما يوفر له سبل الإبداع والتحسين المستمر.
- ربط إنشاء الجامعات والكليات والبرامج الجديدة بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي القومية والعالمية.
- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية.
- السماح بإنشاء فروع للجامعات الدولية بالمجتمع المصري لتعزيز التنافس مع الجامعات المحلية ورفع قدراتها التنافسية.
- الاهتمام بعضو هيئة التدريس الجامعي في شتى الجوانب (المادية - المعنوية - الاجتماعية) لأنه يمثل حجر الزاوية في البناء الجامعي، واليد البانية التي إذا صلحت صلح التعليم الجامعي بأكمله، والاهتمام بكل ما يوفر له سبل الإبداع والتحسين المستمر.
- عقد تحالفات إقليمية بين الجامعات المصرية والجامعات العربية لتحقيق التكامل والترابط في البرامج الدراسية والبحثية والخدمية لتوسيع مجالات التعاون الدولي.
- استمرار الارتقاء بنوعية التعليم الجامعي، وتطوير المقررات والمناهج؛ لمواجهة تحديات المعرفة في المستوى العالمي.

- تدريب و تثقيف القيادات الإدارية والكوادر البشرية على مبادئ الجودة وأدواتها وتقنياتها، بما يحقق القناعة لديهم لتطبيقها، والعمل على تحقيقها من خلال تطهير العقول من الثقافات القديمة، وربها بثقافة جديدة قوامها مبادئ الدين ومعاييرها التميز والتفوق.
  - إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعات المصرية وجامعات عالمية في مجال البحث العلمي، تمكن هذه الاتفاقيات من إنجاز مشاريع بحثية بإسهام باحثين ينتمون إلى جامعات مختلفة.
  - عقد اتفاقيات تعاونية عالمية متعددة الأطراف بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية تمنح الطالب حرية التنقل بين هذه الجامعات لدراسة بعض المقررات التي تفيد تخصصه.
- التوصيات:
- تسهيل عمليات التشبيك والاتصالات الحديثة التي توفرها وذلك من أجل التفاعل والتواصل اليومي والمستمر مع المؤسسات التعليمية والبحثية سواء علي المستوي الإقليمي أو الدولي.
  - توافر آليات التقويم المستمر التي تقوم على المساءلة أو المحاسبية باعتبارها أحد الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للجامعات المصرية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة ومن ثم القدرة على التدويل.
  - تشجيع تبادل الأساتذة والطلاب مع دول العالم لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات المختلفة.
  - تفعيل عضوية الجامعات المصرية في الشبكات العالمية.
  - تطبيق نظم تقويم أداء الجامعات كمؤسسات، والإفادة من تجارب الجامعات المعاصرة في ذلك الميدان.
  - مراجعة البرامج الدراسية للدرجات الجامعية والبحثية والخدمية، وفرز ما يمكن الاستغناء عنه وما ينبغي تطويره.
  - زيادة مخصصات الجامعات، وبناء المزيد من الجامعات بما يلبي زيادة الطلب الاجتماعي على ذلك النوع من التعليم.

- وضع قوائم لتصنيف الجامعات المصرية على المستوى المحلي، تتولى هيئات ومؤسسات مستقلة ترتيب الجامعات وفقا لمعايير علمية محددة، وتمنح الجامعات ذات الترتيب العالي الحوافز المادية والدعم بصورة كافية للحفاظ على مستوياتها.
- توفير خدمات الانترنت في كل الجامعات المصرية، ولكل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين داخل الحرم الجامعي، والتوسع في تقديم كافة الخدمات الجامعية من خلالها.
- استقطاب العقول العلمية المتميزة للجامعات المصرية وتسهيل قوانين العمل لهم.
- تشجيع تعليم اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي، مع الاهتمام في الوقت ذاته بإتقان الطلاب للغة العربية، وعلى اعتبار أن اللغات الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية، والتوجه نحو العالمية.
- تشجيع الجامعات المصرية على تقديم برامجها الأكاديمية والبحثية وخدماتها المختلفة عبر الحدود من خلال شبكات الاتصال الحديثة

## المراجع :

- أحمد سيد مصطفى، "تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين: دعوة للتأمل"، مجلة التربية، قطر، السنة (٣٢)، العدد (١٤٤)، ٢٠٠٣م.
- أسماء الهادي عبدالحى، "عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها"، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر) لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ١٠-١١ أغسطس ٢٠١٤م.
- إيمان محمد عبد الحميد، تصور مستقبلي للتعليم ما قبل المدرسي في مصر باستخدام أسلوب التحليل البيئي (SWOT analysis)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٢.
- بدر مبروك العتيبي، "تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، ٢٠١٥م.
- بشار حميض، "التصنيفات العلمية للجامعات: دقيقة وعادلة؟"، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٩)، يناير/فبراير ٢٠١١م.
- جامعة محمد أبو الوفا، محمد حسن رسمي، "تأثير الميزة التنافسية على إدارة الموارد البشرية بمنظومة التعليم المفتوح: دراسة تحليلية ورؤية عصرية"، مؤتمر التعليم المفتوح: الواقع والمأمول، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، ٢-٣ يوليو ٢٠١٢م.
- حسني عبدالمنعم حمد، "تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء بعض المداخل الحديثة"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٤م.
- خالد صلاح محمود، "آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري"، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر): تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مركز تطوير التعليم الجامعي: جامعة عين شمس، أغسطس ٢٠١٤م.
- خليل سيد الحساني، قياس القدرة التنافسية في المؤسسات التعليمية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد ١٣، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٩م.
- السيدة محمود إبراهيم، المخطط التعليمي ودوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١م.

صلاح محمد عمران، "المحاسبة الإدارية ودعم القدرة التنافسية: مدخل التوجه للسوق"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد (١٩)، المجلد الأول، يونيه ٢٠٠٥م. طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال، الأساسيات والتطبيق، القاهرة: الدار المتحدة للإعلان، ١٩٩٩م.

عبد الباسط محمد دياب، "تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة"، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية "اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي"، كلية التربية، جامعة بني سويف، ٦ - ٧ فبراير ٢٠١٠م.

عبد الفتاح عبد الرحمن عبدالمجيد، مروة سمير حجازي، "ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد (٣٤)، العدد (٢)، ٢٠١٠م.

عثمان عبد الله الصالح، "تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح"، مجلة الباحث، جامعة المجمعة، العدد (١٠)، ٢٠١٢م.

عصام لطفي سيد، "إدارة عمليات الدمج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م. عفاف محمد جابر، "تسويق الخدمات الجامعية ودوره في توجيه الطلبة على التعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٠م.

علي السلمي، "التنافسية في نظام الأعمال الجديد"، المؤتمر الأول للجمعيات العربية للإدارة والإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الإسكندرية، ٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٦م.

فاطمة عبدالله عطية، "تطور التعليم الإلكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٥م.

فوزية محمد علام، "تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٧م.

لمياء محمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.

ماهر أحمد حسن، تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، الكويت، مجلد (٢٩)، عدد (١١٩)، ديسمبر ٢٠١٤.

محمد صبري الحوت، صلاح الدين محمد توفيق، أحمد عابد ابراهيم، "التنافسية بين الجامعات"، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية، بنها، مجلد (٣)، عدد (٥)، يناير ٢٠١٥م.

محمد عبدالرازق ابراهيم ويح، "التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها: رؤية نقدية"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد (٤١)، الجزء (٣)، سبتمبر ٢٠١٣م.

محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد (٢٤)، السنة (٢)، ديسمبر ٢٠٠٥م.

محمد عشري، "مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية في ظل المناهج الاقتصادية والتصنيفات الدولية"، المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص"، الأردن، عمان، ٢٨ أبريل - ١ مايو ٢٠١٤م.

محمد عواد الزيادات، مروان محمد النصور، "تخطيط الموارد البشرية ودوره في تعزيز المقدرة التنافسية لعينة من منظمات القطاع الخاص في الأردن"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (٤٢)، يونيه ٢٠٠٧م.

محمود حسين الوادي، على فلاح الزعبي، "مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية)"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، مجلد (٤)، العدد (٨)، ٢٠١١م.

محمود فوزي أحمد، عبدالحكيم عماد نجم، "تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (٥٣)، يوليو ٢٠١٨م.

مروان جمعة درويش، " دور التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في زيادة القدرة التنافسية للجامعات: تجربة جامعة القدس المفتوح"، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في الخدمات، جامعة حلوان، في الفترة ٧-٩ مايو ٢٠٠٦م.

مصطفى عبدالسميع محمد ، التوجهات العالمية للجودة ومغزاها في التعليم العالي، جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ٢٠٠٩م.

مصطفى محمود أبوبكر، إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م.

نادر أبو خلف، "التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالتنوع"، ورقة عمل علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، مدينة رام الله، في الفترة من ٣-٥ يوليو ٢٠٠٤م.

ندى جودة حسين، "التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية، دراسة تطبيقية على شركات الأدوية بجمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١١م.

وضيئة أبو سعده، حنان رضوان ، وفوزية محمود، "متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة المنصورة"، مجلة كلية التربية جامعة بنها، مجلد (٢٥)، عدد (١٠٠)، أكتوبر ٢٠١٤م.

### المراجع الانجليزية :

Aradhana Khandekar & Anuradha Sharma, "Organizational Learning In Indian Organizations: A Strategic HRM Perspective", *Journal of Small Business And Enterprise Development*, Vol.(12), No.(2), 2005.

Federkeil Gero, "Some Aspects of Ranking Methodology - the CHE-Ranking in German Universities", *Higher Education in Europe*, Vol .(27), No.(4), 2002.

Jiang Yihong, , "Measuring the Urban Competitiveness of Chinese Cities in 2000", *Journal of Cities*, V.(27), I.(5), October 2010.

Muhammad Ismail, "Ranking of Universities", *2nd International Conference on Assessing Quality in Higher Education*, Lahore – Pakistan, 1 st- 3rd December 2008.

Nian Cai Liu & Ying Cheng, "The Academic Ranking of World Universities", *Higher Education in Europe*, Vol. (30), No.(2), 2005.

R.V.N Karri, "Strategic Flexibility And Firm Performance", *A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy*, Washington State University, College of Business and Economics, 2001.

Scott Davies, & Flord Hammock, "The Channeling of Student Competition in Higher Education : Comparing Canada and US" , *The Journal of Higher Education* , Vol. (76), No.(1) , January / February 2005.

- Simon Marginson, "Dynamics of National and Global Competition in Higher Education", *Higher Education*, Vol. (52), No.(1), July 2006.
- Van Dyke, "Twenty Years of University Ranking", *Higher Education in Europe*, Vol.(39) , No.(2), 2005.
- Waldemar Siwin'ski, "Perspective: Ten Years of Rankings", *Higher Education in Europe*, Vol. (27), No.(4), 2002